



دعوة للخيال: هل من حل لمشكلة الإخوان؟

د. معتز بالله عبد الفتاح

كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة

WWW.ALADL.NET

دعونا نتفق على أن الوضع الحالي لعلاقة الإخوان بالدولة المصرية لا يمكن استمراره وكما أن وضع الإخوان في عهدي الرئيسين عبد الناصر والسادات لا يمكن العودة إليه. فلا يمكن أن نكون أسرى التصور التقليدي للدولة المصرية بأن الإخوان "مستقلون" يستطيعون أن يشاركوا لكن دون أن يعلنوا عن صفتهم الدينية. إن ضعف الخيال يجعل المرء أحيانا يعتقد أن لا حل لمشكلاته إلا الحل التقليدي الذي ألفه وشب عليه وأن مستقبله انعكاس مباشر لماضيه مع بعض الرتوش الصغيرة هنا وهناك. وهذا المنحى من التفكير يغفل دور الأفكار الكبرى في تاريخ كل مجتمع. ولأن هذه الأفكار الكبرى تحتاج لما ومن يراها فقد أنشئت لها مؤسسات متخصصة في المجتمعات الأكثر تقدما تحت عنوان مراكز الأفكار (Think Tanks) كي تجمع فيها خيرة العقول في مجال العمل السياسي كي يوسعوا دوائر البدائل المتاحة أمام صانع القرار في كل مجال، وهو ما تفتقده مصر بشدة. فأصحاب الخيال الخصب والعقول المتنورة والخبرة المباشرة الممزوجة بالعلم عليهم مسئولية أن يبحثوا عن البدائل وألا يكتموا. ومن هنا فموضوع هذه المقالة هو ما هي البدائل المتاحة أمام الدولة المصرية للتعامل مع الإخوان لاسيما مع استمرار استعراض القوة من الطرفين فيما يشبه معارك القط والفار والتي تتعطل بسببها مسيرة الإصلاح السياسي وتبدو معها القوانين كما لو أنها تصنع خصيصا لضرب الإخوان، أو للاحتجاج بهم في تعطيل التطور الديمقراطي، فيروح ضحيتها دور الجامعة في أن تكون معملا لخلق جيل واعى سياسيا، ووظيفة الأحزاب في التجنيد والتعبئة لكوادرها وجماهيرها، وحق العمال والمهنيين في أن تكون لهم نقاباتهم التي تعبر عن مصالحهم. نحن بحاجة للتفكير في كيفية علاج هذه العلاقة المتأزمة والتي تجعل مصر مرهونة بحزب حاكم عاجز عن أن يكون جماعة لها شرعية مستقلة عن شرعية الدولة في الشارع وجماعة محظورة عاجزة عن أن تكون حزبا.

من منظور مقارن فإن أنظمة الحكم التي واجهت قوى سياسية مشكوك في احترامها للقواعد المستقرة في الدولة، سواء كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية، تبنت بديلا من خمسة، يقف البديل المصري كواحد من أسوأها.

أولا البديل الأردني / المغربي ((الاستيعاب القانوني والتحييد السياسي)):

ويسجل لهذا البديل أنه يسعى للاستيعاب القانوني مع سقف سياسي منخفض. فيسمح للإسلاميين بأن يتواجدوا على الساحة رسميا وقانونيا مع خطوط حمراء واضحة جعلت بعض الدارسين لوصفها أحزاب وقوى إدارية وليست سياسية، أي أنها وظيفيا أقرب إلى إدارة المساحة المتروكة لها من قبل الملك من قدرتها على أن تحدد لنفسها مجالا أوسع. فالملكية ليست موضع تشكك بل إن الملك لا بد أن يكون موضع تقدير وثناء الكافة بمن فيهم الإسلاميين. ويتنافس الإسلاميون حقيقة مع نظرائهم من أصحاب المشروعات والبرامج السياسية الأخرى في كيفية تنفيذ السياسة التي يضعها الملك. فالملك يملك ويحكم بمعاونة الحكومة. وقد تحمل الانتخابات القادمة في المغرب تطورا غير مسبوق إذا حصل، حزب العدالة والتنمية، وهذا هو المتوقع، على الأكثرية أي أعلى الأصوات ومن ثم أعلى عدد من المقاعد في البرلمان دون أن يعني ذلك الحصول الأغلبية (٥٠ بالمانعة + ١)، وبالتالي دعوته من قبل الملك لتشكيل ورئاسة حكومة ائتلافية تدير شؤون البلاد في حدود ما يتركه لها الملك من مجالات وفي ضوء توجهاته العامة في بعض المجالات والتفصيلية في مجالات أخرى. ويسير على درب نظام البحرين والكويت.

ثانيا البديل التونسي / السوري / الليبي ((بديل الاستبعاد مع الاستبعاد))

ويقوم هذا البديل أساسا على الاستبعاد القانوني والاستئصال السياسي مع وجود مساحة ضيقة جدا، إن وجدت، للتنافس السياسي بين قوى المعارضة المدنية. وهذا البديل مستنسخ من الخبرة المصرية في عهد عبد الناصر في أعقاب حادثة المنشية. وكان يمكن أن يستمر هو البديل المصري في عهد مبارك لولا أن الرئيس السادات قطعه بالإفراج عن قطاعات واسعة من الإخوان في مطلع السبعينيات. فالاستبعاد استراتيجية مثلى من وجهة نظر هذه الأنظمة تحت شعار أن لا ديمقراطية لأعداء الديمقراطية، بيد أن هذه النظم تفقد مصداقيتها الديمقراطية بحكم أنها لم توفر مساحة واسعة للأحزاب والقوى المعارضة الأخرى بأن تتنافس ديمقراطيا في مساحة تسمح بتعدد مراكز صنع القرار وتداول السلطة عبر انتخابات حرة نزيهة تنافسية ودورية.

ثالثا البديل المصري في عهد مبارك ((التحجيم دون الاستئصال))

وتبدو الحالة المصرية في عهد الرئيس مبارك لها خصوصية حتى بالمعايير العربية، هو جزء من مازق النظام المصري بصفة عامة، حيث يرتفع وينخفض سقف حرية الحركة للإخوان على نحو يوحى بالرغبة في التحجيم دون الاستئصال وبالتالي هي درجة من الاستيعاب الجزئي والاستبعاد الجزئي دون وضوح في طبيعة الخطوط الحمراء. فعمليا يسمح للإخوان بدخول الانتخابات العامة والنقابية والطلابية شرط ألا يفوزوا فيها بالأغلبية فيجري تزويرها أو استبعاد مرشحي الإخوان منها إداريا أو القبض عليهم أمنيا على نحو يجعلنا أمام غموض غير بناء لأنه يزيد من أزمة مصداقية الدولة وعدم التزامها بالقواعد التي تضعها لمواطنيها. يضاف إلى ذلك أن الدولة تسن قوانين هي أشبه بالعقاب الجماعي الذي ينال من حرية الحركة المتاحة لكافة القوى السياسية بما فيها الأحزاب الشرعية. وهو ما يجعل الوضع الراهن في مصر، في تقديري، الأكثر غموضا مقارنة بالبديلين العربيين الآخرين، ومن ثم الأقل التزاما بروح حكم القانون لأن القانون يطبق بشكل انتقائي بما ينال من ثقة الناس به، وثقة الناس في جدية الدولة في الالتزام بما تعلنه من سياسات.

وفضلا عن البدائل العربية السابقة بما تحمله من سقف متفاوتة استبعادا واستيعابا فهناك بديلان أكثر ديمقراطية، ورغما عن أنهما يتباينان تماما في قضية الاستبعاد والاستيعاب لكنهما يتفقان في جوهر الحفاظ على البنية الديمقراطية لنظام الحكم.

رابعا البديل الألماني ((الاستبعاد الديمقراطي)):

فالبديل الألماني الذي جسده دستور ١٩٤٩ في ألمانيا الغربية نص صراحة على استبعاد المتطرفين في أقصى اليمين وهم النازيون والمتطرفين في أقصى اليسار وهم الشيوعيون من الحياة السياسية، وتكون الانتخابات، ومن ثم مراكز صنع القرار والتشريع والرأي مفتوحة لقوى يمين الوسط ويسار الوسط ومن في حكمهما. وفي هذا البديل مزية أساسية أنه يجبر كافة المتطرفين على الاعتدال بأن يغلق عليهم أبواب الشطط ولكن في نفس الوقت يفتح لهم نافذة التعبير والمشاركة المشروعة في الحياة السياسية بأن يكونوا من قوى الاعتدال بالمعايير الألمانية. وعلى هذا فهو بيد أن هذا الاستبعاد ارتبط من ناحية أخرى بإقامة حياة ديمقراطية سليمة تتمتع فيها كافة قوى الوسط بالحق الشرعي في الوصول إلى السلطة عبر صناديق الانتخاب. وشعارها لا ديمقراطية لأعداء الديمقراطية.

بيد أن عيب هذا البديل هو في صعوبة نقله إلى تجارب أخرى ما لم تقدم قوى التطرف على جريمة تصل إلى حد الكارثة الوطنية يمكن معها قبول فكرة استبعادها، أو أن تكون هذه القوى المتطرفة من الضعف بحيث لا يترتب على استبعادها القانوني ما يحدث خلا جسيما في الجسد السياسي. وعلى هذا فإن هذا البديل قد يكون ملانما لبعض المجتمعات العربية (سوريا وتونس وليبيا مثلا) أكثر من غيرها بفرض أولا أن نخبها جادة في التحول الديمقراطي وثانيا بحكم الضعف النسبي لحركات الإسلام السياسي فيها. فحينما نجحت ألمانيا في تحقيق هذه الصيغة السياسية كانت أولا تحت الاحتلال الذي لم يكن ليقبل بوجود أحزاب نازية أو شيوعية في الساحة السياسية. كما أن اتفاقا عاما بين كافة القوى السياسية الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية قد وصل إلى صيغة رفض النازية بحكم مآسي الحرب وعواقبها وإلى رفض الشيوعية بحكم التخوف الشديد من الممارسات الستالينية والتي لم تكن أفضل من الخبرة النازية.

بيد أن هذا الاتفاق المجتمعي بشأن ماذا نعمل مع الإسلام السياسي ليس متوافرا في كثير من البلدان العربية لاسيما تلك التي تنتشر فيها جماعة الإخوان المسلمين بحكم ما لديها من حضور قوي وقدرة عالية على التأقلم وعدم فقدانها للقبول الشعبي لأنها لم تتبنَ منهاجاً منتظماً في استخدام العنف.

خامساً البديل التركي ((الاستيعاب الديمقراطي)):

هذا بديل ديمقراطي أيضاً لكنه يختلف في بنيته المؤسسية عن البديل الألماني، من حيث إنه يستوعب كافة القوى التي تقبل نظرياً بقواعد الدولة المدنية والديمقراطية، ويراقبها من خلال مؤسسة تسهر على حماية القواعد فوق الدستورية (supra-constitutional) والتي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها كما لا يجوز العمل على تغييرها أو تعديلها بحكم الدستور نفسه. ولأهميته ومناسبتها أكثر للحالة المصرية، فإنني سأستفيض فيه قليلاً.

والحقيقة أن التجربة التركية ليست الوحيدة في التخوف الشديد من استمرارية الديمقراطية. فكم من دول تحولت ديمقراطياً لكنها انكسرت بوصول قوى غير ديمقراطية إلى سدة الحكم فكانت بمثابة ديمقراطية المرة الواحدة. ومن هنا يطرح المدخل المؤسسي في نظريات النظم السياسية المقارنة فكرة بناء أطر مؤسسية تنشئ وتحافظ على الطابع المدني والديمقراطي والليبرالي للدولة. وهو ما يقتضي أن يتم تضمين الدستور آليات تسمح بحق كافة القوى السياسية التي تلتزم بقواعد اللعبة الديمقراطية في أن تكون جزءاً من الإطار السياسي للدولة من ناحية شريطة عدم الركون لنوايا الفاعلين السياسيين بشأن التزامهم بالديمقراطية. وهو ما يتطلب تفتيت السلطة بين القوى السياسية المختلفة على نحو لا يجعل أيها منها، إسلامية كانت أو غير إسلامية، أن تغير قواعد اللعبة السياسية في مصلحتها متى وصلت إلى الحكم. وفي هذا المقام يمكن أن تتخذ إجراءات ثلاثة على وجه التحديد:

١- خوفاً من أن يؤدي وصول الإسلاميين أو غيرهم للسلطة إلى استبعاد منافسيهم فإنه يمكن أن ينص في الدستور على أن لا يكون رئيس الدولة، في الدول الجمهورية، من نفس الحزب الذي يشكل الحكومة. فضلاً على ألا يسيطر الحزب الذي يسيطر على أحد المجلسين التشريعيين (وليكن مجلس النواب) على أكثر من ثلث مقاعد المجلس الآخر (وليكن مجلس الشورى) حتى نضمن أن تظل دائماً القرارات توافقية بين أكبر عدد ممكن من القوى السياسية المختلفة.

٢- خوفاً من أن تؤدي الديمقراطية إلى فنائها بتصويت المواطنين لقوى غير ملتزمة بالديمقراطية وبأصول الدولة المدنية، فإنه يمكن تضمين قواعد عمل مؤسسات الدولة المدنية والحقوق الليبرالية وإجراءات تداول السلطة ومحاسباتها وموازنتها في مواد فوق دستورية بحيث لا يمكن تعديلها على الإطلاق أو أن تكون جامدة بحيث لا يمكن تعديلها فور حصول أي قوة سياسية على الأغلبية في الهيئة التشريعية وإنما يقتضي تعديل الدستور فترة زمنية طويلة تسمح بتداول الآراء والأفكار وليس مجرد انقلاب دستوري يأتي في أعقاب الانتخابات التشريعية مباشرة.

٣- خوفاً من أن يؤدي وصول الإسلاميين أو غيرهم للسلطة إلى العبث بدستور البلاد والانقلاب عليه، فإنه يمكن أن ينشأ الدستور آليات محددة لحمايته مثل وجود مجلس أعلى لحماية الدستور يضم في عضويته مزيجاً من الجهات المنتخبة وغير المنتخبة مثل رئيس الدولة ورئيس الحكومة ورئيسي المجلسين التشريعيين (وكلها جهات منتخبة) ورؤساء عدد من الهيئات القضائية (وكلها جهات غير منتخبة) ويكون لهذا المجلس وحده وبأغلبية خاصة (كأغلبية الثلثين) سلطة استدعاء وحدات خاصة من الجيش لحماية الدستور حين الخروج عليه.

هذان هما البديلان الديمقراطيان المتاحان واللذان واجها قوى كان يخشى من أن تستغل الديمقراطية للقضاء عليها أو للنيل من قواعد الدولة المدنية والحقوق الليبرالية لأفراد المجتمع، أما إذا تخلينا عن الديمقراطية فنسجد البدائل العربية الثلاثة تتفاوت في مساحة الاستيعاب والاستبعاد ولكنها تتفق على أن تظل قوى الحفاظ على الوضع الراهن هي المسيطرة سياسياً بأساليب بيروقراطية نعمة أو أمنية خشنه.

إن الحالة المصرية تحتاج إلى إعادة نظر في بنية النظام السياسي كله وليس فقط في تعديل مادة هنا أو هناك. وليقيني بأن شيئاً من هذا لن يحدث في عهد الرئيس مبارك، فالموضوع كله مؤجل لما بعده ولكن علينا التأمل فيه من الآن.